

الكرملين يكذب التقارير عن فرار 700 ألف روسي من البلاد

روسيا تصعد في أوكرانيا.. والاتحاد الأوروبي يرد بعقوبات



جنود أوكرانيون



دمار كبير في مبنى تعرض لقصف روسي

«تعبئة جزئية» في 21 سبتمبر. وقال بيسكوف ردا على سؤال عن تقارير في وسائل الإعلام الروسية عن مغادرة ما يصل إلى 700 ألف روسي «لا أعتقد أن هذه الأرقام يجب أن تؤخذ بجدية».

ومضى قائلا: «ليس عندي أرقام دقيقة لكنها، بعيدة بطبيعة الحال عما يُزعم».

و فر عشرات الآلاف من الروس، معظمهم في سن التجنيد، من البلاد في محاولة للإفلات من استدعائهم للخدمة في أوكرانيا. وأعلنت كازاخستان، وجورجيا، ومنغوليا، المجاورة لروسيا، قفزة في عدد المسافرين من نقاط العبور بعد قرار بوتين.

من جهة أخرى قال سفير روسيا لدى واشنطن أناتولي أنتونوف، إن الولايات المتحدة قد علقت مجالات التعاون مع موسكو.

وذكرت وكالة «تاس» الروسية للأخبار، أمس الخميس، أن أنتونوف قال في مقابلة تلفزيونية مع القناة الروسية الأولى إن الولايات المتحدة لا تتحدث عن استقرار العلاقات مع روسيا.

وأشار السفير الروسي، إلى أنه «لا أحد في واشنطن يتحدث عن كيفية استقرار العلاقات الثنائية وتطورها، بالتأكيد روسيا اكتسبت هنا صفة الخصم، باتت أحد تلك الوحوش التي يجب تدميرها، تم تجميد جميع مجالات التعاون في الوقت الراهن».

وأضاف أنتونوف أن واشنطن غير مستعدة لقطع العلاقات الدبلوماسية مع موسكو، وأنها تعتبر الأمر غير مناسب، ورجح تعيين سفير جديد للولايات المتحدة في موسكو قريبا.

وتابع السفير الروسي «يناقش الأمريكيون على الصعيد السياسي أنه من غير المناسب قطع العلاقات الدبلوماسية تماما، ويعتقدون أنه من الضروري أن يكون لديهم ممثلون في موسكو».

من جانب آخر من المتوقع أن يحضر أكثر من 40 قائدا من جميع أنحاء أوروبا إلى براغ أمس الخميس، للمشاركة في الاجتماع الافتتاحي لـ «الجماعة السياسية الأوروبية».

والهدف من المنتدى الجديد هو تحسين التعاون بين الدول الأوروبية خارج حدود الاتحاد الأوروبي، مثل بريطانيا وتركيا ودول غرب البلقان ومنطقة القوقاز. ومن المقرر أن يحضر رئيس الوزراء الأوكراني دينيس شميغال شخصيا بينما من المقرر أن ينضم الرئيس فولوديمير زيلينسكي عبر الفيديو.

وقد صلا من المشاكل الاقتصادية الأوسع نطاقا، من المقرر أن يعقد القادة محادثات مائدة مستديرة حول تغير المناخ، وأزمة الطاقة، والغزو الروسي لأوكرانيا.

وستنتج المناقشات اجتماعات ثنائية.

ومن المقرر أن تناقش رئيسة الوزراء البريطانية ليز تراس الهجرة مع قائدي فرنسا وهولندا، بحسب بيان صادر عن وزارة خارجيتها.

وبما أنه من المتوقع أن يحضر ممثلون عن كل من أرمينيا وأذربيجان الاجتماع، فإن الجهود الدبلوماسية مستمرة لتسهيل عقد اجتماع بين الاثنين، حسبما قال مسؤول في الاتحاد الأوروبي للصحفيين في بروكسل.

وستعقد دول الاتحاد الأوروبي الـ27 يوم الجمعة قمة غير رسمية في براغ.



الدفاع المدني يبحث عن ناجين بعد قصف روسي

من جهة أخرى اقترحت النرويج أمس الخميس، زيادة ميزانيتها الدفاعية بنحو 9.8 في المئة في 2023 لتعزيز قدراتها الاستخباراتية في أقصى الشمال ومخزونها من الذخائر على خلفية الحرب في أوكرانيا.

واقترحت حكومة يسار الوسط في مشروع ميزانيتها للعام 2023 تخصيص 75.8 مليار كرونة (7.3 مليار يورو) لجيشها، بزيادة 6.8 مليار كرونة عن العام الحالي.

وقال وزير الدفاع بيورن أربلد غرام في بيان، «اعتداء روسيا على أوكرانيا يشكل تهديدا للأمن النرويجي والأوروبي»، وأضاف «للحرب تداعيات أمنية واقتصادية وإنسانية كبيرة».

ويعتزم البلد الاسكنديناوي العضو في حلف شمال الأطلسي والذي تبلغ حدوده مع روسيا 198 كلم في القطب الشمالي تعزيز خدمات استخباراته العسكرية وزيادة مخزونه من الذخائر و تقوية أمنه الوطني. وسيخصص جزء من المال لشراء بديل عن المعدات التي أرسلت إلى أوكرانيا ولتقديم هبات إضافية لها في 2023. وزودت أوسلو كييف بـ22 مدفع هاوتزر وأسلحة مضادة للدبابات وصواريخ مضادة للطائرات ومركبات مدرعة خفيفة وحتى بمعدات فردية صغيرة.

وبما أن الحكومة لا تتمتع بأغلبية في البرلمان، فستحتاج إلى دعم الأحزاب الأخرى لاعتماد مشروع الموازنة الذي يرحب بالتالي أن يخضع للتعديل.

من جانب آخر كذب الكرملين أمس الخميس تقارير عن فرار 700 ألف روسي من البلاد، منذ إعلان موسكو تعبئة مئات الآلاف للقتال في أوكرانيا.

وفي إفادة للصحافيين، قال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، إنه لا يملك أرقاما دقيقة عن عدد الذين غادروا البلاد منذ إعلان الرئيس فلاديمير بوتين

وندتت أوكرانيا وحلفاؤها بعمليات التصويت في دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا ووصفوها بأنها غير قانونية وقسرية. ومن شأن صدور أي قرار يعده الغرب ويحظى بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يدين «الاستفتاءات المزعومة غير القانونية» التي أجرتها روسيا و«محاولة الضم غير القانوني» للمناطق التي جرى فيها التصويت. وكتب سفير روسيا لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا في رسالة إلى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة يقول فيها، «هذا تطور مأساوي واستفزازي يهدف بكل وضوح إلى تعميق الانقسام في الجمعية العامة...».

وقال إن الاقتراع السري ضروري لأن الضغط الغربي يعني أنه «قد يكون الأمر صعبا للغاية إذا تم التعبير عن المواقف علنا».

وقال دبلوماسيون، إن الجمعية العامة ستضطر على الأرجح إلى التصويت علنا على ما إذا كان ينبغي إجراء اقتراع سري.

واستخدمت روسيا حق النقض ضد قرار مماثل في مجلس الأمن المؤلف من 15 عضوا الأسبوع الماضي.

ولا تسيطر روسيا بشكل كامل على أي من المناطق الأربع التي تقول إنها ضمتها، واستعادت القوات الأوكرانية السيطرة على آلاف الكيلومترات من الأراضي منذ بداية سبتمبر.

وفيما يتعلق بالتحقيقات الجارية حول تسريب خطوط «نور ستريم»، قالت وزارة الخارجية الروسية أمس الخميس، إنه «من غير المتصور» أن يجري التحقيق في التصدعات التي حدثت في خطي أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و2 دون مشاركة روسيا.

وقالت المتحدث باسم وزارة الخارجية ماريا زاخاروفا، إن الغرب عمد إلى خلق عقبات أمام التحقيق وقالت إن استبعاد روسيا وجازبروم من التحقيق أظهر أن لديه ما يخفيه.

«وكالات»: وسعت روسيا هجماتها على زابوريجيا وخاركيف مستهدفة مبان سكنية في المدينتين ما أدى لوقوع قتلى وجرحى، وسط ضغط من موسكو لإجراء تصويت سري في الأمم المتحدة على إدانة ضم المناطق الأوكرانية الأربعة.

وأمس الخميس، قال حاكم منطقة زابوريجيا الأوكرانية أولكسندر ستاروخ، إن القصف الذي استهدف المنطقة أثناء الليل وتسبب في تدمير أو تدمير عدة مبان سكنية أدى أيضا إلى اندلاع حرائق ووقوع إصابات.

وكتب ستاروخ على تطبيق تيليجرام، «نتيجة لهجمات العدو، اندلعت حرائق في المدينة». وأضاف «هناك ضحايا محتلمون. عمال الإنقاذ ينتشلون بالفعل الناس من تحت الانقاض».

وبحسب الحاكم، استهدفت 7 ضربات روسية «مباني شاهقة».

الأسبوع الماضي، قُتل 30 شخصا على الأقل في غارة على رتل من السيارات المدنية قرب بلدة زابوريجيا، على مقربة من نقطة عبور بين الجزء الذي يسيطر عليه الأوكرانيون والجزء الذي يحتله الجيش الروسي.

وعقب سيطرة روسيا على محطة زابوريجيا النووية، طالب مسؤولون أوكرانيون بفرض عقوبات دولية على موسكو ومنشأتها النووية.

وتجاوبا مع المطالب الأوكرانية فرض الاتحاد الأوروبي اليوم الخميس حزمة جديدة من العقوبات على روسيا ردا على استفتاءات الضم. وبحسب المصادر، فإن العقوبات الجديدة تهدف لتكثيف الضغط على حكومة روسيا واقتصادها وإضعاف قدراتها العسكرية. وتحظر العقوبات الجديدة واردات بضائع روسية بـ7 مليارات يورو. كما شملت العقوبات عشرات المسؤولين الانفصاليين بأوكرانيا.

وفي خاركيف، شنت روسيا قصفاً جديداً استهدف عدداً من المباني، وذكر حاكم المدينة، إيهور تيرخوف، أن القوات الروسية قصفت جسما للبنية التحتية في منطقة أوسوفيانسكي ليل الأربعاء -الخميس. وأشار تيرخوف إلى أن القصف أسفر عن اندلاع حريق في الموقع، وفقا لصحيفة «كييف إنديبننت».

كما شهدت خيرسون، مناوشات بين الجيش الروسي والأوكراني. وقال رئيس إدارة المقاطعة التي انضمت إلى روسيا كيريل ستريموسوف، إنه تم التصدي للقوات الأوكرانية في هذه المقاطعة ووقف تقدمها عند خطوط الدفاع في الجزء الشمالي من المنطقة عند خطوط الدفاع.

وأضاف في حديث لمراسل «نوفوستي»، «لا يوجد أي تراجع في مقاطعة خيرسون. تم وقف تقدم القوات الأوكرانية المدعومة بالمرتزقة الأجانب، عند خطوط الدفاع التي نظمتها قواتنا في المنطقة. بفضل العمل المنسق بين وزارة الدفاع الروسية والحرس الوطني الروسي، كل شيء تحت السيطرة ولا يوجد دعر في اتجاه خيرسون. في اتجاه خيرسون، تقف قواتنا وتُدافع عن مواقعها حتى الموت وتتصدى جيدا لهجمات النازيين المسلحين المدعومين بالكثير من المرتزقة».

على صعيد آخر، تضغط روسيا من أجل إجراء اقتراع سري بدلا من تصويت علني عندما تبحث الجمعية العامة للأمم المتحدة المكونة من 193 عضوا الأسبوع المقبل ما إذا كانت ستدين تحرك موسكو لضم أربع مناطق محتلة جزئيا في أوكرانيا بعد تنظيم ما وصفته باستفتاءات هناك.



الجيش الأوكراني



سيارات من روسيا تستعد للعبور إلى فنلندا